S/PV.6949

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٩٤٩**

الخميس، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غاسانا	(رواندا)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد موسييف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	أستراليا	السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد شنغ دونغ إيك
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-506.

1329617 (A)

الرجاء إعادة التدوير

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي لبنان، والجمهورية العربية السورية، وتركيا للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الأشخاص التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة. البارونة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ؛ السيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين؛ السيدة زينب بنغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في الصراع؛ والسيدة ليلى زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح.

باسم المجلس، أرحب بالسيد أنطونيو غوتيريس، الذي يشارك في جلسةاليوم عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة أموس.

السيدة أموس (تكلمت بالإنكليزية): إن الحالة في سوريا كارثة إنسانية، يدفع فيها الناس العاديين ثمن الفشل في إنهاء الصراع. لقد أصبح أطراف الصراع في تمترس متزايد وراء الخطابات وواقع الحرب، مع تجاهل تام لأثر ذلك على حياة الناس. و لم تتمكن هذه الهيئة من التوصل إلى التوافق اللازم للآراء من أجل دعم التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

لقد أثر تدمير البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، وانخفاض قيمة العملة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ونقص الوقود والكهرباء ونقص المياه على غالبية السوريين. تتنامى الاحتياجات بسرعة، وهي الأشد في مناطق النزاع والمناطق التي تسيطر عليها المعارضة. تظهر آخر الأرقام أن ٦,٨ مليون شخص محتاج للمساعدة، ٤,٢٥ مليون مشرد داخلي، و ١,٣ مليون مشرد داخلي إضافيالتمسوا اللجوء في البلدان المجاورة. لقد ترتب على الانهيار الاقتصادي انهيار في آليات التكيف لدى الشعب. في الوقت الذي تتنامى فيه الحاجات على نحو مهول، كذلك تتعاظم العقبات التي تعوق قدرتنا على توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية.

وعليه يصبح السؤال الذي يواجهنا جميعا حول هذه الطاولة هو: متى يصبح ما لايكفي أقل من أن يفي بالحاجة، ومتى يصبح الاستمرار في عمل ما هو أقل من أن يفي بالحاجة جزءا من المشكلة؟

لقد دمرت المدن الرئيسية في سوريا بسبب النزاع. لقد صارت دير الزور وحمص وحماه، وادلب أطلالا. شاهدت قافلة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات التي عبرت الخطوط الأمامية في حلب الأسبوع الماضي دمارا غير عادي في المدينة. تفتقر أجزاء كبيرة من المدينة إلى المياه الجارية بسبب انعدام الكهرباء. النفايات تتراكم، مما يزيد من المخاوف من تكاثر الأمراض مع قدوم حر الصيف. هناك مخاوف متنامية إزاء تفشي الإسهال وقد تتفشى الكوليرا إن لم تتم استعادة الخدمات ألأساسية على وجه السرعة. زار الفريق مستشفى في حلب، حيث تفيد التقارير أنه تم علاج أكثر من ٣ ٥٠٠ من جرحى الحرب فيه. ليس هناك بنك للدم، والأطباء يجرون عمليات جراحية في بعض الأحيان من دون تخدير أوحتى خيط جراحي. يصاب المستشفى وموظفوه على الدوام أثناء القتال.

غير أن وصفنا لا يمكن له حتى أن يبدأ في نقل الصورة الحقيقية للأهوال التي يواجهها الناس على نحو يومي إلى المجلس. لقد استمعنا إلى إفادات عن منازل تم إحراقها وبداخلها أسر وعن أناس يقصفون أثناء اصطفافهم من أجل قطعة من الخبز. هذا هو واقع سوريا اليوم.

الأطفال من بين الذين يعانون أكثر. لقد تضرر بالفعل أكثر من ٣ ملايين شخص، بمن فيهم مليونا مشرد. قتل الأطفال وعذبوا وتعرضوا للعنف الجنسي. الكثير منهم لا يجد ما يكفيه من الغذاء. لقد صدم الملايين جراء الأهوال التي شهدوها. إن الصراع الوحشي لا يحطم حاضر سوريا فحسب، بل ويدمر مستقبلها كذلك.

سيحيط المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المجلس عن وضع ما يزيد على ١,٣ مليون لاجئ سوري في البلدان المجاورة. وأشاطره قلقه بشأن تزايد أثر أزمة اللاجئين على البلدان المجاورة، لا سيما لبنان والأردن وتركيا. نحن بحاجة ماسة إلى زيادة دعمنا لتلك البلدان، وإلى أن نقدم لهم المساعدة التي يحتاجون لمواصلة الإبقاء على حدودهم مفتوحة.

لقد زرت سوريا أربع مرات خلال السنة الماضية. كانت زيارتي الأخيرة في كانون الثاني/يناير، وقد استطعت تقديم تقرير إلى المجلس عن مجالات تحسن في علاقتنا مع الحكومة السورية، بما في ذلك موافقتهم على السماح لوكالات الأمم المتحدة الإنسانية وشركائنا بالوصول إلى جميع مناطق سوريا وموافقتهم على تسريع الإجراءات الإدارية لتسهيل استجابة إنسانية فعالة.

ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأنه منذ زيارتي في كانون ثاني/يناير تنامت العقبات البيروقراطية وهي تعوق قدرتنا على الاستجابة. هناك إحدى وعشرين تأشيرة معلقة، الكثير منها لأكثر من شهرين. تتطلب جميع قوافل المساعدات إعلاما قبل ٧٢ ساعة، مع تبادل ما يصل إلى عشر مذكرات شفوية للحصول على الموافقة بمرور قافلة واحدة. لقد تم مؤخرا خفض عدد المنظمات غير الحكومية المعتمدة من ١١٠ إلى ٢٩. تمت الموافقة فقط على أربعة منظمات غير حكومية دولية إضافية هذا العام، ونظرا للعقبات البيروقراطية، فإن واحدة فقط منها تعمل الآن.

لقد تمت الموافقة على فتح مراكز للأمم المتحدة في ست مدن رئيسية قبل أكثر من عام، ورغم ذلك لم يبدأ تفعيل هذا الأمر إلا مؤخرا في مدينتين مع التزام بمواصلة الحوار بشأن مدينتين إضافيتين. على الرغم من أنه تمت مراجعة المنظمات غير الحكومية والسماح لها بقبول تمويل الأمم المتحدة فإن أي مشروع يراجع بالتفصيل بوزارة الخارجية، ونتيجة لذلك فإن المشاريع المصممة في شباط/فبراير للتمويل في إطار صندوق الاستجابة لحالات الطوارئ لا تزال تنتظر الموافقة النهائية من وزارة الخارجية.

تنتظر اثنتان وعشرون مركبة مصفحة، إذنا بالاستيراد وهي حيوية جدا لأمن الموظفين. لقدتم إبلاغنا في الساعات الـ ٢٤ الماضية أن أي شاحنة تحتاج إلى تصريح موقع من وزيرين حتى يتم السماح لها بالمرور عبر نقاط التفتيش الحكومية. عندما أبلغ المجلس بأن القافلة تمر عبر ٥٠ نقطة تفتيش من دمشق إلى حلب، تسيطر الحكومة على نصفها، فإن الأعضاء سيدركون استحالة هذا الطلب. لا يمكننا العمل على هذا النحو.

أن استمرار الصراع وانتشار الجماعات المسلحة جعل من سوريا بيئة غير آمنة ولا يمكن التنبؤ بها، وتعرض للخطر عمليات المنظمات التي تقدم المعونة.

وقد تعذّرت إمكانية الوصول إلى من هم في أشد الحاجة إلى المساعدة الإنسانية خلال الشهرين الماضيين. وتشكل مدينة حمص مثالا جيدا على ذلك. فخلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس حرم ٢٧٦ ٠٠٠ شخص ممن هم في أشد

الحاجة إلى المساعدة بشكل فعال بسبب إيقاف الحكومة لعمليات خطوط العبور التي تنفذها جمعية الهلال الأحمر العربي السوري. وفرضت قيود مماثلة في ريف دمشق وحلب ودرعا، علاوة على أماكن أخرى. وقد كانت هذه الأماكن جميعا هدفا للمهمات عبر الحدود التي تقودها الأمم المتحدة. ونظرا للقيود المفروضة على إمكانية الوصول، فقد بات حجم المعونات المقدمة أقل بكثير من الاحتياجات الفعلية.

وفيما يتعلق بالحالة في حلب، فإن من المهم أن أؤكد – خلافا لبعض المفاهيم السائدة على نطاق واسع – أن تدفقات المعونة عبر الحدود التركية قد انخفضت بدرجة كبيرة خلال الشهرين الماضيين. فقد سجّل المعبر الحدودي الرئيسي في بلدة كيليس – الذي أفادت التقارير عن مرور ٥٠ في المائة من تدفقات المعونة عبره انخفاضا إلى حوالي ٢٠ شاحنة في اليوم، بدلا عن ٥٠ و ٨٠ شاحنة يوميا قبل شهرين. ولدى وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية – ذراع التحالف السوري – قدرات وإمكانية محدودة للوصول. وعليه، فإننا عاجزون الوصول إلى من هم في أمس الحاجة إلى المساعدة. وذلك يعني ٢,٥ مليون شخص في مدينة حلب وشمال المدينة. ويجب ألا يتم تعزيز وحدة تنسيق المساعدة على حساب جمعية الهلال الأحمر العربي السوري.

وتشير البيانات المتوفرة لدينا إلى أن السكان في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة هم في حاجة أكثر إلحاحا. وتقع على عاتقنا مسؤولية وواجب محاولة الوصول إليهم. وقد صُدمتُ أثناء زيارتي الأخيرة إلى تركيا حين علمت بأن الأطفال يموتون جوعا في تلك المناطق. ونحن بحاجة إلى إيصال المساعدات إلى تلك المناطق التي يصعب الوصول إليها. ومن الصعب القيام بذلك عبر الحدود، بسبب القيود البيروقراطية المفروضة.

والمجلس بحاجة إلى النظر في أشكال بديلة لإيصال المعونة، بما في ذلك العمليات عبر الحدود، بسبب تزايد الخسائر في الأرواح. وحين أبلغت المجلس بأن مسافة الرحلة من دمشق إلى حلب هي ٣١٠ كيلومتر – وتمر بـ ٥٠ نقطة للتفتيش – فإنه ينبغي أن يتذكر الأعضاء ما قلته بشأن ضرورة توقيع مسؤولي الوزارات الآن على جميع الشاحنات، علما بأن الرحلة من كيليس إلى حلب هي ٥٦ كيلومترا فقط.

وتتعرض قوافل المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلد للهجمات على نحو منتظم أو تطلق عليها النار، في حين يهدد الأفراد العاملون فيها أو يتم اختطافهم. وعلى سبيل المثال فقد اختطفت في ٢١ آذار/مارس قافلة تابعة لمنظمة الصحة العالمية تحمل المساعدات الطبية لـ ٠٠٠ ٨٠ شخص من قبل إحدى الجماعات المسلحة وهي في طريقها من طرطوس إلى حلب، مع سرقة جميع الإمدادات الطبية التي كانت تحملها. ومع ذلك، وعلى الرغم من التهديد، لا يزال العاملون في المجال الإنساني يواصلون عملهم الهام للغاية.

وأود أن أشيد بشكل خاص، بالعمل الذي يضطلع به متطوعو جمعية الهلال الأحمر العربي السوري. فقد أظهروا شجاعة وتفان ونزاهة هائلة في أداء عملهم منذ بداية الصراع. ولا يتردد الكثير منهم في تعريض حياتهم للخطر على أساس يومي من أجل تقديم المساعدة إلى من هم في حاجة إليها، سواء كانوا يقيمون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أو المعارضة. وقد قتل منهم بالفعل ثمانية عشر فردا أثناء أداء عملهم الإنساني. ونظرا إلى شبكة جمعية الهلال الأحمر العربي السوري المنتشرة في جميع أنحاء البلد، وقدرتها على التفاوض بشأن الوصول إلى جميع المناطق المتضررة تقريبا، فإنها تشكل شريكا قيّما للغاية للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى في سوريا. وقد أثبتت ذلك مرة أخرى خلال البعثة إلى حلب في نهاية الأسبوع الماضي، إذ تم الترحيب بمتطوعيها من كلا الجانبين. ونحن جميعا بحاجة إلى دعم جمعية الهلال الأحمر العربي السوري، لأن سوريا بحاجة إليها.

وقد حدث تغير نوعي وكمي في وجود وكالات الأمم المتحدة واستجابتها في سوريا، بما في ذلك إنشاء مركز في حمص. وقد تم الاتفاق أخيرا مع الحكومة على نشر منسق مقيم للعمليات الإنسانية بهدف الإشراف على الاستجابة الإنسانية، ومن المتوقع وصوله في الأسابيع المقبلة. وقد تم إيصال المساعدة الغذائية التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي إلى ما يقرب من مليوني شخص في جميع أنحاء البلد في آذار/مارس، علما بأن الكثير منهم في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وتمكنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركاؤها من توفير مياه الشرب الآمنة لما يربو على ٥ ملايين شخص، بهدف الوصول إلى ٥ ملايين شخص إضافيين في الأشهر القادمة عبر معالجة المياه بالكلور وإصلاح نظم إمدادات المياه الحضرية والريفية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد دعمت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها توفير خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية إلى ما يقرب من ٢,٧ مليون سوري. ولا تزال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى تواصل تقديم المساعدة إلى ٤٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين الذين يواجه الكثيرون منهم مشكلة التشريد في المستقبل.

ويمكنني أيضا أن أبلغ عن حدوث بعض التحسن في تمويل الحالة منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة للمجلس. فقد تم تسليم نصف بليون دولار من جملة مبلغ الـ ١,٥ بليون دولار اللازم لتغطية الاحتياجات الإنسانية في سوريا حتى حزيران/يونيه عقب تخصيص مبلغ ٣٠٠ مليون دولار الذي تعهدت به الحكومة الكويتية في كانون الثاني/يناير. وهي مساعدة من أمير الكويت جاءت في وقتها المناسب وتجد منا الترحيب. وأطلب إلى الدول الأعضاء التي تحوّل تعهداتها المعلنة في مؤتمر المانحين إلى مبالغ نقدية، أن تفعل ذلك على وجه الاستعجال.

ولن أغالي في وصف خطورة الحالة الراهنة في سوريا. وليست لديّ إجابة بعد على السؤال الذي طرحه أولئك السوريين الذين تحدثت إليهم، عن سبب تخلي العالم عنهم. وعلى الرغم من أن الحالة الإنسانية في الميدان تزداد سوءا وكارثية كل يوم، فإن القيود الميدانية المفروضة تكاد تجبرنا على تعليق بعض العمليات الإنسانية الحرجة بصورة غير مستقرة.

وها نحن نقترب من نقطة اللاعودة. ويجب على أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة، أعضاء المجلس، أن يتعاونوا بشكل جماعي وعلى وجه السرعة على دعم الشعب السوري. وعلى سبيل الأولوية، يجب على مجلس الأمن إيجاد السبل التي تكفل الحد من مستوى العنف ووقف إراقة الدماء. وينبغي تذكير الأطراف بالتزامها بحماية المدنيين وبالقانون الإنساني الدولي. ويجب أن تكون العواقب المترتبة عن انتهاك تلك القواعد واضحة للجميع. ويجب ضمان حماية المرافق الطبية والموظفين والمرضى، بصفة خاصة، في جميع الأوقات. ويجب على الأطراف جعل المستشفيات خالية من الأسلحة والأنشطة العسكرية، فضلا عن اتخاذ جميع التدابير الوقائية اللازمة لتفادي إطلاق النار على المرافق الطبية والموظفين العاملين فيها عند حدوث الأعمال العدائية.

يجب على المجلس أيضا أن يطلب إلى الطرفين كفالة وصول منظمات المعونة إلى المحتاجين في جميع مناطق الجمهورية العربية السورية بطريقة مأمونة ودون عوائق. فليس من المقبول أن يستمر استهداف العاملين في المجال الإنساني أثناء تقديمهم المساعدة الغوثية إلى السكان. وإن كانت بعض الطرق غير آمنة فإنه تقع على عاتق الطرفين مسؤولية تحديد الطرق البديلة، بما في ذلك عبر الحدود الدولية.

ونتطلع جميعا إلى المجلس لكفالة السلام والأمن لشعوب عالمنا. ولا أوجه ندائي هذا باسم الشعب السوري فحسب، بل أيضا باسم جميع أولئك الذين يسعون إلى مساعدته. وإذ

نفقد الأمل، فلن يسعنا القيام بمهامنا على النحو الواجب. ونتطلع إلى أن يتخذ المجلس الإجراءات اللازمة لإنهاء هذا الصراع الوحشي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة أموس على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غوتيريس.

السيد غوتيريس (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة مجددا لمخاطبته بشأن أزمة اللاجئين السوريين.

وإذ أعيد قراءة ما ذكرته في بياني الأخير، في شباط/فبراير، فإنني أرجح أن يقتصر بياني الحالي على ١٠ ثوان فقط. فكل ما قلته في المرة السابقة لا يزال صحيحا، بل ازداد سوءا. وما لم تحدث تطورات سياسية أساسية، فإن من المتوقع أن تزداد الحالة سوءا في الأشهر القادمة.

فقد استمر فرار اللاجئين من الجمهورية العربية السورية بمعدل حوالي ٣ ٠٠٠ لاجئ يوميا في كانون الأول/ديسمبر. وارتفع ذلك العدد إلى ٥ ٠٠٠ لاجئ في كانون الثاني/يناير، في حين لا يزال يعبر ثمانية آلاف شخص الحدود السورية يوميا منذ شباط/فبراير. وذلك ما مجموعه ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ جديد خلال سبعة أسابيع منذ إحاطتي الإعلامية السابقة.

ونقتصر حتى الأمس على ذكر عدد اللاجئين السوريين المسجلين أو من هم في انتظار التسجيل فحسب، والبالغ ١ ٣٦٧ ٤١٣ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبإضافة عدد المشردين داخليا، فقد أجبر ما يزيد على ربع جميع سكان الجمهورية العربية السورية على مغادرة ديارهم. وفي غضون ذلك لا تزال محنة اللاجئين الفلسطينيين شديدة مثلما كانت عليه في تقريري الأخير.

مع ذلك، فإن هذه الأرقام الصارخة تظل عاجزة عن وصف المعاناة الرهيبة للشعب، والانهيار التدريجي للدولة، والتدمير المادي للبلد.

لنكن واضحين جدا: فليس ثمة حل إنساني للأزمة السورية. وعليه، فإنه لأمر مأساوي للغاية ألا نشهد قيد أنملة واحدة من التقدم نحو إيجاد حل سياسي.

وبالتالي، فإننا مجبرون، نحن العاملين في المجال الإنساني، على أن نستمر في التخطيط لتحقق المستحيل. يقوم مكتب الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الآن، بالتعاون مع ٦٠ من المنظمات الشريكة والدول المضيفة، بإعداد النسخة الخامسة من خطتنا للاستجابة الإقليمية بغية مساعدة الأعداد التي ما فتئت تتزايد من اللاجئين. وتقود فاليري آموس، منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، جهوداً مماثلة تهدف إلى استكمال خطة المساعدة الإنسانية داخل الجمهورية العربية السورية.

ولا تزال تلك العملية جارية، لكن الأرقام الأولية التي أظهرها التخطيط مروعة. وإن لم يتغير أي شيء، قد يكون هناك، بالوتيرة الحالية، ما يصل إلى ٣,٥ مليون لاجئ سوري بنهاية هذا العام، وربما يكون هناك ما يصل إلى ٦,٥ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية داخل البلد. ليس هذا الأمر مخيفا فحسب، بل ينذر بأن يكون أمراً لا يمكن تحمله. ما مِن سبيل للاستجابة على النحو الملائم للاحتياجات الإنسانية الهائلة التي تعبر عنها هذه الأرقام، ومن الصعب أن نتصور كيف يمكن لأمة أن تعاني كل هذه المعاناة.

أعلم، بصفتي المفوض السامي لشؤون اللاجئين، أن علي أن أقصر ملاحظاتي على نطاق ولايتي. بيد أني، كمواطن من مواطني العالم، لا يسعني إلا أن أتساءل: أما مِن طريقة لوقف هذا القتال، حتى نفتح الباب للتوصل إلى حل سياسي؟ لكن بينما لا نزال ننتظر حدوث معجزة، فإن من واجبنا أن نفعل كل ما في وسعنا لنوفر الحماية، ونقدم المساعدة، ونصون

الاحترام والكرامة لجميع السوريين الذين فروا بحثاً عن الأمان خارج بلدهم، لا سيما في الأردن ولبنان وتركيا والعراق.

ولكي يتسنى ذلك، تحتاج جميع الجهات الإنسانية المشاركة إلى مستويات من الدعم المالي تتجاوز ميزانيات المعونة الإنسانية المعتادة التي تقدمها الجهات المانحة التقليدية. وما برحت، مع زملائي من اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أطالب الحكومات والبرلمانات بوضع آليات استثنائية للتمويل لمواجهة الأزمة السورية. كما أشعر بامتنان بالغ للمساهمة السخية التي قدمتها حكومة الكويت مؤخراً إلى وكالات المعونة المتعددة الأطراف، وآمل أن يحذو الآخرون حذو الكويت. لا يمكننا أن نخذل الشعب السوري. إن الشعب السوري، الذي طالما استضاف بكرم اللاجئين من فلسطين والعراق، ولطالما تقاسم معهم الموارد، بحاجة الآن إلى دعمنا.

الحالة في سوريا أكثر بكثير من مجرد أزمة إنسانية. في بياني الأخير أمام المجلس، تكلمت عن الخطر الحقيقي المتمثل في احتمال امتداد الصراع عبر المنطقة وتردي الحالة لتصبح كارثة سياسية وأمنية وإنسانية شاملة تصاب معها القدرة الدولية على الاستجابة بالشلل التام.

الخطوة الأولى اللازمة لتفادي هذا التصعيد هيأن يقدم المجتمع الدولي دعما كبيرا، لا سيما للبلدين الأكثر تضررا من الصراع السوري وما نجم عنه من تدفق اللاجئين السوريين، ألا وهما الأردن ولبنان.

جميع جيران سوريا بحاجة إلى التضامن الدولي، وينبغي للمرء ألا ينسى أن تركيا على وجه الخصوص ظلت تستثمر استثماراً ماليا ضخما بلغ أكثر من ٧٥٠ مليون دولار في تقديم المساعدة المباشرة لأكثر من ٣٠٠ ألف لاجئ سوري. غير أن الأردن ولبنان، اللذين يستضيف كل منهما حوالي ثلث اللاجئين المسجلين في المنطقة، يجب أن يحصلا على دعم قوي بشكل خاص.

بالنسبة للبنان، أصحبت الأزمة السورية تشكل له تهديدا وجوديا. لقد زاد عدد السكان بنسبة أكثر من ١٠ في المائة، إذا احتسبنا اللاجئين السوريين المسجلين وحدهم. معظمهم موجودون في أفقر مناطق البلد. وإذا وضعنا في الاعتبار اللاجئين الذين لا يسعون إلى التسجيل، والعمال المهاجرين السورين، ربما يقدر البعض أن ما يصل إلى ربع السكان في لبنان هم الآن من السوريين.

يعيش اللاجئون مع أسر محلية، وهم منتشرون في ما يقرب من ١ ٢٠٠ من المدن والقرى. بعض الأسر اللبنانية تستضيف أكثر من ٢٥ من السوريين في منازلها. وقد أفلحت الحكمة السياسية للقيادة اللبنانية حتى الآن في إبقاء البلد بمنأى عن الصراع السوري. غير أن الحوادث الأمنية على طول الحدود تشكل تحديا خطيرا للبنان. بالإضافة إلى مواجهة العواقب الاقتصادية الشديدة بسبب القلاقل الداخلية في جارته سوريا، لم يتلق لبنان دعماً دولياً مباشراً على مدى شهور عديدة. لا بد من أن يتغير ذلك الوضع عاجلاً. يجب أن يتسق التضامن الدولي مع الجهود الهائلة التي يبذلها ذلك البلد لتعزيز الاستجابة للأزمة السورية، والتعامل مع تداعياتها الصاعقة على اقتصاد لبنان وعلى توازنه الاجتماعي والسياسي الدقيق.

يتعرض الأردن أيضا لضغوط هائلة جراء الصراع في البلد المجاور له. لقد كان الاقتصاد الأردني يعاني أصلاً قبل اندلاع الأزمة في سوريا، فهو يعتمد اعتمادا كليا على استيراد الطاقة، في ظل ندرة المياه التي باتت تشكل مشكلة رئيسية. بيد أن الحالة بدأت تزداد هشاشة منذ عام ٢٠١١. ومثلما حدث في لبنان، فقد أدت الأزمة السورية إلى انخفاض كبير في الإيرادات المتأتية من التجارة والسياحة والاستثمار الأجنبي، إضافة إلى الأثر الكبير جدا الناجم عن تدفق اللاجئين.

المؤشرات الاقتصادية العامة في الأردن مثيرة للقلق، في ظل مستويات لا يمكن تحملها من العجزين العام والخارجي، وقد تعين على البلد أن يطبق تدابير تقشف قاسية. وندائي إلى المجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي الكبير الذي يحتاجه الأردن، مع العلم بأن تكيفه الاقتصادي يتطلب قدرا كافيا من المرونة من أجل تفادي الانحدار إلى مستويات من الاضطرابات الاجتماعية يمكن أن تعرض استقرار البلد للخطر.

وأعلم من خلال تجربة بلدي نفسه ما يعنيه التقشف، وما يتركه من أثر على المجتمع. لكن في الأردن، نجد أن السياق الإقليمي أكثر هشاشة بكثير مما هو في جنوب أوروبا، والمخاطر الاجتماعية والسياسية أعلى بدرجة تجل على المقارنة.

لا بد من مساعدة جيران سوريا في التعامل مع التداعيات الإنسانية لهذا الصراع الرهيب للحفاظ على استقرار المنطقة برمتها. ليست هذه مجرد أزمة أخرى من أزمات اللاجئين؛ فما يحدث في سوريا وفي البلدان المجاورة يمكن أن يكون له تداعيات أوسع نطاقاً بكثير، بل حتى على الصعيد العالمي. تقدم الأردن، ولبنان، وتركيا، بإبقاء حدودها مفتوحة أمام الآلاف من اللاجئين الفارين يوما بعد يوم، خدمة جليلة للمجتمع الدولي. إن عدم تقديم الدعم الذي تحتاج إليه تلك البلدان لكي يتسنى لها أن تستمر في توفير الملاذ للسوريين الكُثر الذين يعانون لا يعني، فحسب، التخلي عن شعب وعن منطقة بأكملها، بل يعني أن العالم يتعامى عن رؤية أهم مصالحه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غوتيريس على إفادته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بنغورا.

السيدة بانغورا (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لأقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن، وعلى دعمكم المتواصل والثابت في التصدي للعنف الجنسي في حالات الصراع.

جئت اليوم إلى هنا لأناشد المجلس بالنيابة عن ضحايا العنف الجنسي في سوريا. لقد تعرض هؤلاء الضحايا للاغتصاب والتعذيب والإهانة. إنهن إما مشردات داخليا أو يعشن لاجئات. لا صوت لهن، ولا تشملهن الإحصاءات. نقدر أن هناك المئات من الناجيات، غير أن هذا قد يكون مجرد قمة جبل الجليد.

تحكي النساء والبنات اللائي شردهن الصراع أن العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، هو أحد الأسباب الرئيسية التي دفعتهن إلى الهرب من ديارهن ومغادرة بلدهن. نسمع عن فتيات يتعرضن للاغتصاب أمام آبائهن، وزوجات أمام أزواجهن. ونحن ندرك أن قوات الحكومة ومقاتلي المعارضة على حد سواء يختطفون النساء والفتيات من أجل استخلاص المعلومات الاستخباراتية، ويستخدمونهن في بعض الأحيان وسيلة ضغط لتحقيق الإفراج عن السجناء. ومع تحول الصراع ليصبح صراعاً طائفياً بدرجة متزايدة، واتجاه الانتهاكات لتصبح ذات طابع عسكري بقدر أكبر، فقد أدى وجود المقاتلين الأجانب، بمن فيهم المرتبطون بالجماعات الإسلامية ممن انضموا إلى جماعات المعارضة المسلحة، إلى زيادة إضعاف المدنيين واحتمال تعرضهم للاغتصاب انتقاماً.

في وقت سابق من هذا العام، في شباط/فبراير، قدمت إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن، ووجهت انتباهه إلى حوادث العنف الجنسي التي ألقى عليها الضوء تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن سوريا. لقد أشارت اللجنة إلى العديد من حالات العنف الجنسي التي ارتكبتها القوات الحكومية والشبيحة، بما في ذلك استخدام العنف الجنسي أثناء الاحتجاز، واستهداف أفراد أسر المقاتلين المعارضين، واغتصاب النساء والفتيات أثناء

تفتيش المنازل وفي نقاط التفتيش، ما يرقى إلى مرتبة الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب.

وأبلغت اللجنة، في المعلزمات المستكملة التي قدمتها في آذار/مارس، أن تلك الأنماط المنتشرة من الانتهاكات الجنسية مستمرة. وفي حالة واضحة الدلالة، أجبرت قوات الحكومة ما بين ٢٥ و ٦٠ امرأة على النزول من الحافلة التي كن يستقللنها، وثمة روايات عديدة تزعم أن النساء تعرضن للاعتداء الجنسي.

إن الممارسة المنهجية للعنف الجنسي أثناء الاحتجاز كجزء من سياسة منظمة ضد النساء والرجال وحتى الأطفال أمر مروع. تعرض صبي يبلغ من العمر ١٤ عاما للتهديد بالاغتصاب أثناء الاستجواب، في حين أن فتاة تبلغ من العمر ١٤ عاما، لوالدها صلات مع المعارضة، اختطفها أربعة رجال من الشارع، اثنان منهم يرتديان الزي العسكري. احتجزت الفتاة لأيام. وأثناء التحقيق، تعرضت للضرب بأسلاك كهربائية والحقن وإطفاء السجائر على صدرها. وحرمت من الغذاء والماء لفترات طويلة من الوقت وبعد ذلك تعرضت للاغتصاب من جانب أربعة رجال. ولدى الإفراج عنها، أبعدت الفتاة إلى خارج البلد. ومنذ ذلك الحين، حاولت الانتحار ثلاث مرات.

ما هي جريمة هؤلاء الأطفال؟ يمكن أن يكون الصبي ابننا، يمكن أن تكون الفتاة ابنتنا. نعلم أن الحرب يمكن أن تكون وحشية، لكن خوضها على أجساد النساء والأطفال – تعريضهم للإذلال والعقاب وإخضاعهم لهذه الأهوال – لا يمكن أن يكون مقبولا.

ردا على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها إلى مجلس الأمن في شباط/فبراير، تقاسمت الحكومة السورية معي، في رسالة، تفاصيل بعض حوادث الاختطاف والعنف الجنسي والتعذيب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبها مقاتلو المعارضة، وكذلك معلومات عن إلقاء القوات الأمن السورية على بعض مرتكبيها. وأجرى الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان مقابلة مع سوري شهد اختطاف فتاة صغيرة على يد عناصر الجيش السوري الحر. تعرضت الفتاة للاغتصاب ثم القتل. وألقى جثمانها أمام منزلها، مع زعم إلقاء اللوم على الجيش السوري. وإنني أحث بشدة قادة الجيش السوري الحر وغيره من الجماعات المسلحة على وقف هذه الانتهاكات، وإصدار توجيهات واضحة إلى القادة من خلال التسلسل القيادي لمنع العنف الجنسي وإخضاع من ارتكب هذه الجرائم أو أمر بها أو تغاضى عنها للمساءلة.

كما أحث الرئيس الأسد، بأقوى العبارات الممكنة، على كفالة معاملة جميع الأشخاص الذين تحتجزهم الحكومة معاملة إنسانية، وفقا للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأكرر دعوتي السلطات السورية إلى التحقيق في جميع المزاعم المتعلقة بالعنف الجنسي وإخضاع كل من ارتكبه للمساءلة.

يعرف مرتكبو هذه الأعمال الذين أشرت إليهم أن العالم يراقب. ويعلمون أن المجتمع الدولي سيحمل المسؤولين عن هذه الأعمال الشائنة المسؤولية. بوسعهم التضليل وبوسعهم الكذب، لكن رسالتي لهم واضحة: العدالة قد تتأخر، لكنها لن تنكر. سوف نلاحقهم بكل السبل، وسوف نجدهم، وفي يوم من الأيام، سوف نقدمهم إلى العدالة.

والحقيقة المروعة أن العنف الجنسي لا يشوه الناجين بدنيا فحسب، بل ونفسيا واجتماعيا، مع الآثار العميقة والطويلة الأجل. تعني الوصمة التي تلحق بالناجين أنه نادرا ما يبلغ عن الجرائم. يواجه الضحايا خطر القتل باسم الشرف من أفراد أسرهم أو يزوجن قسرا لمغتصبيهن. يشعر الضحايا أنهم يفضلون القتل على الاغتصاب. وفي الواقع، حاول كثيرون الانتحار.

وبينما نعمل لوضع حد للصراعات، علينا ألا ننسى التزاماتنا تجاه الناجين من العنف الجنسي. إنهم بحاجة إلى الدعم لإعادة بناء حياتهم، والحصول بشكل عاجل على الخدمات الطبية في حالات الطوارئ، بما في ذلك خدمات منع الحمل والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، فضلا عن المساعدة القانونية والدعم الاجتماعي. تنشئ الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية آليات للخدمات والإحالة والتنسيق في بعض البلدان المجاورة، لكن ثمة حاجة إلى المزيد من الدعم والتمويل الموجه. وتتمثل إحدى الأولويات في إنشاء المراكز الطبية في المناطق الحدودية للتعامل مع الإصابات الناجمة عن الحرب، بما في ذلك العنف الجنسي. ويتحتم أيضا إتاحة الخدمات للناجين بحيث يمكن الحصول عليها داخل سوريا.

وكما استمعنا للتو من زميلي، يرف الآلاف من سوريا كل يوم إلى البلدان المجاورة بحثا عن الأمان والحماية، لكنهم يظلون ضعفاء. في مختلف مخيمات اللاجئين، ظهر اتجاه مؤسف للزواج القسري للشابات السوريات، مع سعي الأسر إلى تقليل عبء المعالين على مواردها المتناقصة. غير أنه، يسعدني أن ألاحظ أن تقريرا واحدا على الأقل من مخيم في الأردن يشير إلى أن الأسر ترفض عروض الزواج المقدمة من أطراف خارجية وتختار تأجيل زواج فتياتها نظرا للظروف غير المستقرة. وتتزايد أيضا مزاعم الاتجار بالشابات والفتيات، في حين لا يزال هناك نقص حاد في الخدمات الاستشارية الطبية والنفسية الاجتماعية.

وهناك أيضا في سوريا أولئك الذين لا نراهم ولا نسمعهم كثيرا، لكنهم ليسوا أقل ضعفا – إنهم السوريون الذين شردوا داخل بلدهم، والعديد منهم، كما سمعنا للتو من زميلتي، السيدة آموس، لا يزالون بعيدا عن المساعدة الدولية والاهتمام الإعلامي. ماذا نعرف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد المشردين من النساء والأطفال؟ ما التدابير التي يمكننا اتخاذها لمنع العنف الجنسي ضدهم والتصدي له؟

كما رأيت مؤخرا في الصومال، فإن الطبيعة غير الآمنة لمخيمات ومستوطنات المشردين داخليا، ووجود الرجال المسلحين داخل هذه المخيمات وحولها، وأن سكان المخيمات يتألف معظمهم من العازبات والأسر المعيشية التي تعيلها إمرأة والأرامل تعني أنهن فريسة سهلة للعنف الجنسي. من الضروري أن تسمح الحكومة بدخول مراقبي حقوق الإنسان بهدف تقديم التقارير، وكذلك أن يتمكن مقدمو الخدمات من الاستجابة للناجين من العنف الجنسي.

لقد شاهدنا وناقشنا، وحان الوقت الآن لاتخاذ إجراءات ملموسة. لقد تعزز تصميمي على مكافحة العنف الجنسي في الصراع، وأعتزم القيام بزيارة سوريا في أقرب وقت ممكن. من ناحيتي، أحظى بدعم مجلس الأمن، والدعم الذي أعرب عنه في الإعلان الذي وقعته مجموعة الثمانية في الأسبوع الماضي. لذلك، فإنني أناشد مرة أخرى، باسم الناجين، أعضاء مجلس الأمن والحكومات ذات النفوذ على أطراف النزاعات إظهار الالتزام وترجمة إرادتها إلى نتائج عن طريق وضع حد للمجزرة وحماية الشعب السوري، ولا سيما النساء والأطفال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة بانغورا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زروقي.

السيدة زروقي (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي للتكلم أمام مجلس الأمن اليوم. يشكل الصراع السوري، الذي يدخل الآن عامه الثالث، كارثة بالنسبة للسكان المدنيين. يعاني الأطفال أشد المعاناة وبشكل تنفطر له القلوب. حالة الطوارئ هي في الواقع أزمة الأطفال. هناك الآن أكثر من ٣ ملايين

طفل متضرر داخل سوريا، منهم حوالي مليوني طفل مشرد داخليا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ طفل لاجئ في المنطقة دون الإقليمية.

ورغم أننا لا يمكن أبدا أن نعرف مدى الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال بينما لا يزال الصراع محتدما، إلا أن آلاف الأطفال قتلوا وجرح آلاف آخرون وشوهوا في القتال الجاري. قتل الأطفال في منازلهم وفي مدارسهم، ومات البعض وهو يحاول الوصول إلى المستشفيات أو بينما يختبئ في الملاجئ. أسفر استخدام الذخائر العنقودية عن فقد مئات الأطفال لأيد أو أذرع أو أرجل. ومما يثير القلق أيضا أن الأطفال الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية العاجلة لا يستطيعون في معظم الأحيان الحصول على المساعدة الطبية المناسبة. إن أكثر من نصف المرافق الصحية في سوريا إما لحقت بها أضرار أو لا يمكن الوصول إليها بسلام، وحوالي ٤٠ في المائة من المستشفيات معطل.

وحكى العديد من الأطفال عن تجارب الأيام التي قضوها في مستشفيات مؤقتة وسفرهم في ظل ظروف قاسية للوصول إلى مستشفيات في مناطق آمنة أو في بلدان مجاورة.

ومنذ بداية الصراع، تأثر النظام التعليمي بشدة حيث أصبحت مدارس كثيرة تحت احتلال الطرفين المتحاربين أو لحقت بها أضرار أو دُمرت. وبالإضافة إلى ذلك، تردنا أنباء عن قتل المدرسين أو تهديدهم وإجبارهم على الفرار. وتظهر الأرقام الأخيرة أن ما يقدر بـ ٥٠٠ ٢ مدرسة قد تضررت أو دمرت، فيما يتم استخدام قرابة ٠٠٠ ٢ مدرسة لإيواء المشردين داخليا. وفي بعض المناطق، لم يتمكن الأطفال من الذهاب إلى المدارس منذ أكثر من ١٨ شهرا. وفي محافظة حلب، انخفض معدل المواظبة على الدراسة إلى ٦ في المائة. وقد تأثرت مواظبة الفتيات على الدراسة بشدة نتيجة انعدام الأمن. ويجري حرمان الأجيال المقبلة من السوريين من الحق في التعليم في سلام.

وكما سبقت الإشارة إليه، فإن الأطفال اللاجئين داخل سوريا يعيشون أوضاعا صعبة. والأطفال من اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم يُقتلون أو يُجبرون على الفرار من ديارهم والعيش في عوز في مآوي المشردين داخليا. و ٣٥ في المائة فقط من الأطفال الفلسطينيين يمكنهم الذهاب إلى المدارس اليوم، في حين فر الكثيرون إلى البلدان المجاورة خوفا على سلامتهم. وعندما زرت دمشق في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، التقيت بالعديد من الأطفال الفلسطينيين المشردين داخليا في مخيم اليرموك والذين يعيشون في ظروف صعبة. واليوم، فإن الحالة الأمنية في مخيم اليرموك محفوفة بالمخاطر ولا يسعني إلا أن أفكر في هؤلاء الأطفال وفي ما يعيشون فيه هم وأسرهم من خوف وقلق كل يوم.

وفي الصراع الحالي، الذي لا تلوح له نهاية في الأفق، يصبح الأطفال بصورة متزايدة عرضة للتجنيد والاستخدام، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل جميع أطراف الصراع. ومكتبي يجمع معلومات عن استخدام جماعات المعارضة لأطفال لا تتجاوز أعمارهم ١٠ سنوات في مهام مختلفة، كحمالين وسعاة ومقاتلين. وتلقى مكتبي أيضا معلومات عن استخدام القوات الحكومية للأطفال كدروع بشرية. وأنا أدعو جميع الأطراف إلى اتخاذ تدابير عاجلة من أجل وقف أي إلحاق للأطفال بقواتها.

والاستخدام غير المتناسب للقوة وحقيقة أن المعارك تدور بدرجة كبيرة في مناطق مدنية، دون أي تدابير وقائية ومع استخدام أسلحة عشوائية، يؤثران بصورة خطيرة على الأطفال من ضحايا القصف وأعمال العنف الأخرى، ولكنهما يؤثران أيضا على النسيج الاجتماعي الأوسع نطاقا الذي يحمي الأطفال وأسرهم ومقدمي الرعاية لهم. وقد

شاهدت أنا شخصيا مستويات دمار شديدة في مناطق مدنية من حمص وريف دمشق خلال الزيارة التي قمت بها مؤخرا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تأثير المستويات العالية من العنف على جميع الأطفال في سوريا خطيرة، وهو ما سيترك أثرا طويل الأجل على مستقبل البلد. وفي زيارتي الأخيرة، حكى جميع الأطفال والأسر الذين تكلمت معهم قصصا مروعة عن الموت والدمار، وهي دوامة عنف لا نهاية لها.

إنني لم آت هنا لمجرد إحاطة المجلس علما بالآثار الرهيبة للصراع على الأطفال في سوريا، ولكن لكي أناشده فعل المزيد لحمل جميع الأطراف على القيام بمسؤولياتها عن حماية الأطفال في سوريا. وقد شرح زملائي بالتفصيل كيف أن المجال المتاح للأمم المتحدة وشركائها لتقديم المساعدة اللازمة لإنقاذ الأرواح يضيق بصورة مطردة. ولكننا نواصل السعي جاهدين إلى القيام بما هو ضروري وبما يمكننا عمله في ظل هذه الظروف العصيبة. وقد أجريت مناقشات مع كل من الحكومة وقوات المعارضة وحصلت على التزامات من الجانبين، ولكن المجال المتاح لتنفيذ هذه الالتزامات يتضاءل. وعلى وجه الخصوص، أود أن أطلب إلى المجلس أن يذكر جميع الأطراف بمسؤولياتها عن منع وقوع انتهاكات ضد الأطفال أثناء الصراع وتقديم التزامات علنية.

فينبغي للحكومة أن تلتزم باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة أثناء القتال لمنع الوفيات والإصابات بين الأطفال وبتجنب استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق المدنية وبوقف استخدامها للدروع البشرية فورا والتحقيق في جميع الادعاءات بهذا الخصوص. وبالإضافة إلى ذلك، يجب عليها ضمان سلامة جميع المرافق الصحية والتعليمية في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وينبغي لقوات المعارضة أن تفي بالتزاماتها باحترام القانون الإنساني الدولي الواجب التطبيق وأن تعمل، على وجه الخصوص، مع الأمم المتحدة بشأن التزامها بمعالجة مسألة وجود أطفال بين صفوفها.

ولا يمكن للمجلس أن ينتظر يوما آخر لاتخاذ إجراءات عاجلة بالنيابة عن هؤلاء الأطفال، لأن كل يوم يعني خسارة عدد لا يحصى من الأرواح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أتوجه إليكم بداية، سيدي الرئيس، بكل الشكر على الإدارة الناجحة لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أتوجه بالشكر للسيدات والسادة الذين استمعنا إلى إحاطاتهم الإعلامية خلال هذه الجلسة.

يحتفل الشعب السوري هذه الأيام، وبالضبط في هذا اليوم، بالذكرى السابعة والستين لاستقلال سوريا عن المستعمر الفرنسي. وأغتنمها فرصة من داخل مجلس الأمن لأحيي روح أول شهيد سقط في مواجهة هذا المستعمر، وهو وزير الدفاع السوري آنذاك، يوسف العظمة، وأطمئنه إلى أن وصيته للسوريين هي في أيد أمينة. فشعب وطني، سوريا، عصي على الاحتلال، كما يعرف الجميع، رافض للهيمنة والخنوع، كما يعرف الجميع، وواهم من يعتقد، ولو للحظة، بقدرته على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. فالشعب السوري الذي شارك في صنع التاريخ على مر آلاف السنين لن يسمح لأحد، كبيرا كان أم جبارا، واضحا في هويته أم متسترا، قديما أم جديدا، قريبا كان أم بعيدا، بالتطاول على سيادته وكرامته واستقلاله السياسي ووحدته الوطنية. وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات في طريقة محبة أفراد الشعب السوري لوطنهم، إلا أنهم مصممون جميعا على الوقوف صفا واحدا في وجه أية محاولة ترمي للنيل من هيبة سوريا وخياراتها السياسية المستقلة ومبادئها الوطنية الراسخة.

اسمحوا أن أشكر كلا من السيدات فاليري آموس ومارغريت تشان وإيرثارين كازين، والسيدين أنطونيو غوتريس وأنطوني ليك، على المناشدة التي أطلقوها باسم الأمم المتحدة في صحيفة نيويورك تايمز، بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل. ونشكر مشاعرهم الإنسانية التي عبروا عنها تجاه سوريا وشعبها. وكم كنا نتمنى لو أن تلك المناشدة لامست جوهر المسائل المسببة لمعاناة السوريين، من حيث التطرق إلى حالة الإجراءات القسرية الأحادية الجانب غير القانونية المفروضة على الشعب السوري، وأيضا ما يعانيه الشعب السوري من أخطار وتحديات وتهديدات، جراء تفشي وباء الإرهاب الدولي فوق الأراضي السورية، وما يخلفه هذا الإرهاب الأعمى من دمار وقتل وتشريد ليس فقط على البنية التحتية وعلى البشر، وإنما على كل ما تمثله سوريا من تعايش وتناغم اجتماعي وتسامح ديني وتنوعين ثقافي وعرقي ودور إقليمي متوازن في منطقة حساسة من العالم، تتلاعب بمقدرات شعوبها تحالفات دموية بين جاهلية الأعراب ومصالح إسرائيل وحماتها.

لقد كشفت الأزمة في سوريا عيوبا خطيرة في منظومة العلاقات الدولية، وكذلك في آليات تطبيق مبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق، حيث يتم التعامل مع كل التحديات والمخاطر التي تواجهها سوريا بازدواجية في المعايير لا سابق لها، وبنوع من النفاق السياسي الفاضح الذي لا يترك مجالا للشك بالانتقائية التي تعمل من خلالها آليات ما يسمى بالعمل الدولي. فالإرهاب الأعمى الذي يضرب بلادي يجد مناصرين متحمسين له بيننا يعملون على شرعنته إعلاميا وسياسيا ودبلوماسيا. متحمسون يعترفون به كجزء من الحراك في البلد، في الوقت الذي يدعون فيه محاربة ذات الإرهاب في مالي ومنطقة الساحل الأفريقي، وفي ليبيا.

كما أن الحصار الاقتصادي الذي يخنق مقدرات بلادي وينال من الظروف المعيشية لشعبها، يجد من يدافع عنه ويصبغ عليه صفة قانونية في الوقت الذي يناقش فيه الاتحاد الأوروبي مثلا شراء النفط السوري الذي هو من حق الشعب السوري، من مجموعات الإرهاب التي سطت على بعض آبار النفط في سوريا، وبهذه المناسبة، أود أن أقول إن الحكومة السورية ستلاحق كل من يمول الإرهاب في بلدي سواء من خلال شراء النفط المسروق من قبل الجماعات الإرهابية، أو بأي طريقة أخرى كانت أمام هذا المجلس الكريم، وتهمتنا لهم سوف تكون تمويل الإرهاب بدلا من تجفيف منابع الإرهاب.

ولذلك، نقول اليوم أنه لا يوجد بعد اليوم عذر لأي حكومة غربية، يبرر تجاهلها لعبور الإرهابيين من مواطنيها الحدود الدولية وصولا إلى سوريا للإمعان في سفك الدم السوري، لن يغفر الشعب السوري بعد اليوم تسهيل تنقل آلاف الإرهابيين الجهاديين الأوروبيين والغربيين برعاية أجهزة استخبارات معروفة عبر حدود العشرات من الدول من أستراليا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وصولا إلى الحدود التركية واللبنانية والأردنية مع سوريا حيث يتم إيواؤهم في معسكرات تدريب ليدخلوا بعدها بلادي ويعيثوا فيها فسادا ودمارا وتخريبا، ويسفكوا الدماء البريئة فيها، ناهيك عن شراكة إسرائيل مع المجموعات الإرهابية السلفية التكفيرية والسماح لمسلحي هذه المجموعات بعبور خط الفصل في الجولان المحتل، لا بل وعلاج جرحاهم في المستشفيات الإسرائيلية ومن ثم إعادتهم إلى داخل الأراضي السورية عبر خط الفصل مجددا.

تحاول هذه الجهات والدول من خلال الأعمال التي ذكرتها، أن تتوج أعمالها غير القانونية واللاأخلاقية بالمس بسيادة ودور ومكانة سوريا في الأمم المتحدة، ولعل فقهاء السياسة والقانون سيكون لديهم متسع من الوقت لدراسة حالة سوريا تلك، الدولة المؤسسة للأمم المتحدة، وما تعرضت له على أيدي تجار السياسة وقراصنتها.

تؤكد حكومة بلدي التزامها بتنفيذ تعهداتها مع الأمم المتحدة، بموجب خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للعام ٢٠١٣، الأمر الذي ساعد على إيصال المساعدات الإنسانية إلى مختلف مناطق سوريا من الداخل السوري، ومنها منطقة إعزاز التي تبعد حوالي كيلومتر واحد فقط عن الحدود التركية. كل ذلك نقوم به مع الأمم المتحدة في إطار قرار الجمعية العامة رقم ١٨٢/٤٦.

لكن تجاوب الحكومة السورية الكامل مع خطط الاستجابة الإنسانية، اصطدم بضعف التمويل ووضع شروط، فالتعهدات التي كشف عنها المانحون في الإعلام، بما في ذلك اجتماع الكويت الذي عقد في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وفي عدد من المنابر الدولية لم يتم الوفاء بها، وجميعنا يعلم أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لم يتلق سوى ٣٤ في المائة فقط من التمويل المطلوب، ويؤكد ذلك ما قلناه مرارا وتكرارا من أن تلك التعهدات لم تكن إلا حملة إعلامية يروج لها تجار الأزمات ومروجو الأكاذيب والأراجيف.

ومقابل هذا التعاون الذي تبديه الحكومة السورية، ثمة أطراف يعرفها الجميع، تصر على المساهمة الفاضحة في استدامة حلقة العنف في بلادي، من خلال دعم مجموعات إرهابية ترتبط بتنظيم القاعدة، في تهديد واضح للسلم والأمن في سوريا والمنطقة وكذلك العالم. وتشير تقارير كثيرة إلى شراء ذمم حكومات بعض الدول من قبل البترودولار لتفتح حدودها أمام السلاح، الذي يتم تسليمه لمجموعات الإرهاب الأعمى الناشطة في بلدي، هذا السلاح الذي يشتريه البترودولار القطري السعودي من عدة مصادر ودول أضحت معروفة للجميع، ومنها ما تم ويتم تهريبه حتى الآن عبر حدود بعض دول الجوار السوري، من مخازن الأسلحة الليبية بحسب التقرير النهائي لفريق الخبراء التابع لمجلس الأمن والمنشأ عملا بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) بشأن ليبيا. هذا هو التقرير سيدي الرئيس، تقرير الأمم المتحدة، مجلس الأمن يتحدث في عشرات المواضع عن تهريب سلاح من ليبيا وغيرها وكرواتيا بتمويل قطري وإماراتي وسعودي، أتركه في عهدتكم، هذا ليس تقريرا من إعداد الحكومة السورية، هذا تقرير أعده خبراؤكم في هذا المجلس.

أؤكد على المسؤولية الحصرية للحكومة السورية عن حماية مواطنيها، وفقا لمبادئ القانون الدولي، وذلك بما يصون سيادتها واستقلالها ووحدة أراضيها، ويعيد لها دورها البناء والريادي على الساحة الدولية. إن الدعايات الفظة والمفرطة في سلبيتها وعدائيتها، والتي تحاول بعض الحكومات والهيئات ترويجها، إنما تأتي تبريرا لمحاولاتها للتدخل في الشؤون الداخلية السورية، وانتهاك السيادة السورية بذرائع من قبيل ”التدخل الإنساني“ وفرض ”مناطق حظر الطيران“ وإنشاء ”الممرات الإنسانية الآمنة“ ومسؤولية الحماية.

كما تحاول بعض الدول المستضيفة للمهجّرين السوريين مفاقمة أزمة اللاجئين السوريين من خلال منعهم من العودة لوطنهم والاتجار بآمالهم، على الرغم من الطلبات المتكررة والمستمرة من قبل الحكومة السورية إلى حكومات تلك الدول بأن تسمح لمن يريد العودة من السوريين بالعودة إلى وطنهم.

وفيما يتعلق بموضوع العنف الجنسي، أود أن أحيلكم إلى البيان الذي تقدمت به باسم بلادي في جلسة مجلس الأمن يوم أمس ١٧ أبريل نيسان (انظر S/PV.6948) مضيفا أن سوريا لم تشهد على مر تاريخها مثل هذا النوع من الجرائم المشينة والمقززة التي يرتكبها زعران الجهاد وشذاذ الآفاق ومدعو الثورة، حيث كانت النساء فيها تفخر بالأمان والأمن المتوفر لهن في سوريا لممارسة دورهن الطبيعي في المجتمع. وكانت بلادي سوريا تأتي في المرتبة الثالثة عالميا من حيث الأمان. إلا أن عاملا تخريبيا مركبا دخل على الواقع السوري لتشويه هذا التميز السلوكي، فقد عملت المجموعات الإرهابية المسلحة

ذات الفكر الوهابي السلفي التكفيري المستورد من دول البترودولار الخليجي عبر دول الجوار، هذه المجموعات التي تتمتع بدعم مالي واستخباراتي وعسكري وإعلامي سخي، وبالسلاح من جاهلية عربية جديدة وتواطؤ غربي وشراكة إسرائيلية، عملت تلك المجموعات على تخريب أمن وأمان السوريين، بمن فيهم النساء والأطفال بشكل متعمد وممنهج.

لقد أثبتت عشرات التقارير السياسية والإعلامية، وكذلك جهات وأطراف غير حكومية معروفة لجوء الجماعات الإرهابية المسلحة لتجنيد الأطفال في صفوفها، ودفعهم لحمل السلاح والمشاركة في الأعمال الإرهابية وتنفيذ أوامر قادة الجماعات المسلحة بالقيام بأعمال القتل والتخريب ضد الممتلكات العامة والخاصة، هذا إضافة لأعمال حرب ونهب وتدمير ما يزيد على ٣٠٠٠ مدرسة وروضة أطفال وعشرات المدارس ومئات من معامل الدواء في حلب، وتفكيك ٥٠٠ ١ معمل صناعي في حلب وإدلب وشحنها إلى تركيا. وقد قدمنا إليكم شكوى رسمية بهذا الخصوص. كل ذلك يشكل اعتداء صارخا على حق جيل كامل من الأطفال في نيل العلم والمعارف التي تمكنهم من المساهمة مستقبلا في بناء وطنهم. إن الاعتداءات المتعمدة للمجموعات المسلحة الإرهابية على المؤسسات التعليمية وعلى الكادر التدريسي في سوريا في حالات موثقة جرى فيها تهديد الأهالي بشكل مباشر وغير مباشر لمنعهم من إرسال أطفالهم من خلال تفجير العبوات الناسفة في حرم المدارس أو بالقرب منها، عبر استهداف المدارس بالقذائف بشكل متعمد، وهي حوادث تكررت مع بدء العام الدراسي في سوريا.

إن الجمهورية العربية السورية ملتزمة بتعهداتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وذلك منذ العام ٢٠٠٣.

وللأسف أيها السادة، لم يتحدث أي من الذين أحاطونا علما بما لديهم من معلومات، عن التفجيرات الإرهابية الانتحارية التي ضربت المدن السورية عدة مرات، ولم يتحدثوا عن قصف جامعة حلب وقتل طلاب كلية الهندسة، ولم يتحدثوا عن قصف كلية الهندسة المعمارية في جامعة دمشق. كل هذه الأمور لم تقم بها أشباح. هذه الجرائم الإرهابية قامت بها جماعات مسلحة ممولة من الخارج ومحمية من الخارج ومدربة في الخارج. لا يوجد أشباح على مشهد الإرهاب في سوريا.

في الوقت الذي تعمل فيه الدول على الاستمرار في بناء عقدها الاجتماعي، استنادا لمفاهيم التنوع والتعددية والتناغم والمواطنة الحقيقية، نجد قوى أخرى تسعى لفرط العقد الاجتماعي المشهور بتنوعه وغناه وتعدديته في منطقتنا، وذلك من خلال تكريس ثقافة الانقسامات الدينية والمذهبية والطائفية والفئوية، والترويج لمفهوم ذبح الناس على الهوية، والسعي لتهجير مكونات هامة من مجتمعاتنا خارج أوطانها. يكاد أيها السادة لم يبق مسيحي في العراق، يكاد أيها السادة لم يبق أي مسيحي في فلسطين، يكاد أيها السادة أن ينجح أولئك المتآمرون على بلادي أيضا في تهجير مواطنيها المسيحيين.

وهذه الأمور بمنتهى الأهمية بالنسبة لعناية مجلس الأمن. فقد أحرقت مئات الكنائس في سوريا كما أحرقت في العراق وغيره، ومئات المساجد تم تدميرها وهي موجودة في أرشيف الإرهاب على ما يسمى باليو توب. ومن ثم هناك من يأتي ليتهم الحكومة بأنها هي التي تقوم بذلك. وأؤكد هنا أيها السادة أن سوريا لن تسمح بتمرير سايكس – بيكو ثانية على حساب شعوب منطقتنا. وستكون سوريا الحلقة الأقوى التي ستواجه كل محاولة لفرض أي واقع جديد غريب عن منطقتنا وعن شعوبها التي عاشت وتناغمت وتآلفت مع بعضها البعض

على مدى قرون من الزمن، وعلّمت البشرية جمعاء كيف أن الانتماء للوطن والأرض هو الأبقى والأسمى من بين المشاعر.

أخيرا، أود أن أقول كفى.. كفى. فبعد عامين من المتاجرة بمصير سوريا ودماء أبنائها، يجب العمل بشكل جدي على مساعدة بلادي، شعبا وحكومة، للمضي قدما في طريق الحل السياسي الذي أقرته الأمم المتحدة بقراريها ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) الذي أقره أيضا بيان جنيف (S/2012/522، المرفق). هذا الحل السياسي الذي تصر حكومتي على تطبيقه من خلال حوار وطني شامل بقيادة سورية، ويكون فيه جميع أبناء سوريا ممثلين وصوتهم مسموعا داخليا وإقليميا ودوليا، صوتهم الذي سيقول للعالم أجمع: كفى، كفى تلاعبا بوطن لم يمد أبناؤه في حياتهم إلا يد الخير والمحبة لجميع مواطني العالم.

قبل عام تماماً، خاطبت، في بيان لي، لجنةً مكافحة الإرهاب، ووجهت عناية المجلس إلى وجود إرهاب القاعدة في سوريا. ولم يحظ الأمر بالاهتمام من أي أحد. وها نحن اليوم نقر جميعاً ونعترف، بعد أن صدرت تلك الفتوى الإجرامية، من أمير تنظيم القاعدة، بدمج تنظيم القاعدة في العراق في تنظيم القاعدة في سوريا، ها نحن نكتشف أن ما قلناه قبل سنة كان صحيحاً، وأن قراءتنا للخارطة السياسية كانت صحيحة.

لقد أشار السيد غوتيريس، مشكورا، إلى أن الأزمة في سوريا ليست إنسانية. نعم هذا صحيح، الأزمة في سوريا أزمة إنسانية سياسية بامتياز. وإنْ لم نتعامل مع البعد السياسي الرئيسي للأزمة، لن نصل إلى طريقة تمكننا جميعاً من مساعدة الشعب السوري إنسانيا. توجد أزمة في سوريا، نعم، لقد قلنا ذلك مراراً وتكراراً، لكننا نريد قراءة دقيقة وقانونية وصحيحة لما يجري في البلد، قراءة تضع حداً لذلك الصلف والتبجح وانتهاك القانون الدولي من قبل بعض القوى التي أضحت معروفة للجميع.

لقد أبلغنا مجلس الأمن عن تهريب السلاح قبل عام ونصف العام. هناك سفنٌ تأتي من ليبيا إلى لبنان وإلى تركيا. وقد صودرت هذه الأسلحة، ونقلت المعلومات إلى عناية المجلس، ولم نسمع أحداً يتحرك. بلايين الدولار تصرفها دول البترودولار الخليجية على تمويل الإرهاب في بلدي بعلم الجميع. صفقة أسلحة من كرواتيا تمولها السعودية وتشحن إلى الأردن، ومن ثم تُنقل عبر الحدود إلى سوريا. ولا رد فعل من أحد. نتحدث عن أوجاع الأطفال والنساء، وهذا أمر مهم، ونريد لكل الجرائم أن تتوقف، وأن يساءل كل مجرم، سوءا كان سوريا أو غير سوري.

لكن ماذا عن أولئك الذين يصرفون بلايين الدولارات على استمرار الإرهاب. ماذا عن قرار منظمة تسمي نفسها الجامعة العربية بتمويل الإرهاب! قرار صادر عن قمة عربية بتمويل الإرهاب! ومن ثم تدعي هذه الجامعة أن لها مبعوثاً خاصاً اسمه الإبراهيمي يسعى وراء الحل السياسي السلمي! كيف يمكن لهذا الرجل أن يسعى إلى حل سياسي سلمي والجامعة العربية تمول الإرهاب في سوريا؟

أقدم آخر ملاحظة، وأعتذر عن الإطالة.

قبل يومين كنت أشاهد قناة العربية، السعودية. وكانت هذه القناة تستضيف إرهابياً يترأس إحدى جماعات الإسلاميين في حلب، وهي فصيل من القاعدة؛ كانت تستضيف هذا الإرهابي من اسطنبول. الحوار كان يتم مع هذا الإرهابي وهو موجود في اسطنبول. ولما سأله الصحفي: ماذا سوف تفعلون بالأقليات إنْ استلتم الحكم في سوريا؟ كان جوابه: سوف نحكم عليهم وفق الشريعة. سأله الصحفي: ماذا تعني بذلك؟ فأجاب: إما أن يعلن أفراد تلك الأقليات إسلامهم، أو يدفعوا الجزية، أو نقتلهم بالسيف. هذا الإرهابي كان جالساً في

اسطنبول وتستضيفه قناة العربية السعودية، ويشاهده الملايين من الناس والكثير من أبرياء الشباب في تونس وليبيا، ممن يأتون إلى سوريا لكي يَقتُلوا ويُقتَلوا. هذه هي الصورة الحقيقية لما يجري في سوريا. أتركها في عنايتكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام: أود في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة أعمال المجلس خلال شهر نيسان/أبريل. وأثق في أنكم، انطلاقاً من المحنة والآلام التي شهدها بلدكم، رواندا، في تاريخه المعاصر، تدركون، أكثر من غيركم، عمق المأساة الإنسانية التي يعيشها الشعب السوري الشقيق.

كما أود أن أشكر السيدة فاليري آموس والسيد أنتونيو غوتيريس والسيدة زينب حواء بنغورة والسيدة ليلى زروقي على الإحاطات القيمة التي قدموها.

مضى أكثر من عامين على الأزمة في سوريا. الأرقام المؤلمة التي ذكرها السادة ممثلو أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها لا تدل فقط على حجم هذه الكارثة الإنسانية المتفاقمة، بل تدل أيضاً على حجم عجز الأسرة الدولية عن اتخاذ التدابير اللازمة لوقف دورة العنف والقتل المتصاعدة، وانتهاك أبسط حقوق الإنسان، واستهداف المدنيين في قوتهم وأمنهم وأرزاقهم.

إن من حق شعب سوريا عليكم، على هذا المجلس بالذات، بما أنيط به من مسؤوليات في شرعة الأمم المتحدة، أن يتعامل مع معاناته بغير هذا العجز المريب. إن شعب سوريا الشقيق، بنسائه ورجاله، بأطفاله وشيوخه، أينما وجدوا، سواء تحت سقوف تهزها القذائف، أو نازحين في أرضهم، أو لاجئين في دول الجوار، يستحقون حياة أفضل، حياة على مستوى أمانيهم وتطلعاتهم، حياة تصان فيها حقوقهم وكرامتهم.

من هذا المجلس أكد لبنان مراراً وتكراراً موقفه المبدئي الثابت في دعم سيادة سوريا ووحدة أراضيها وسلامة أبنائها. كما أكد سياسة النأي بالنفس حرصاً على وحدته واستقراره، وهي سياسة أضحت محط إجماع وطني، كما لقيت تجاوباً ودعماً مشكورين من الأسرة الدولية.

غير أن ذلك لم يكن ليعني يوماً نأياً بالنفس عن واجبات لبنان تجاه الشعب السوري في معاناته الإنسانية. وكما أوضح معالي وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني وائل أبو فاعور أمامكم في أغسطس/آب الماضي (انظر S/PV.6826) فإن لبنان لا ينطلق بذلك من التزامه بأحكام القانون الدولي والشرعة الدولية فحسب، بل يستند أيضاً إلى روابط التاريخ والجغرافيا، وعلاقات الجيرة والقربى، بين الشعبين اللبناني والسوري. كما أن لبنان لا ينسى أن الشعب السوري احتضن مئات الآلاف من النازحين اللبنانيين أثناء العدوان الإسرائيلي البربري على لبنان في حرب تموز/يوليه ٢٠٠٦.

تعملون أن عدد اللاجئين السوريين، الذين سجلتهم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أو قدمت لهم المساعدة، بلغ ٤١٦ ألف حتى ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

وهذا الرقم لا يشمل عشرات الآلاف ممن لم يبلغوا المفوضية بوجودهم أو يطلبوا التسجيل لديها. وبحسب إحصاءات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، لغاية ٣١ آذار/مارس ٢٠١٣، هنالك ما لا يقل عن ٣٥ ألف نازح فلسطيني من سوريا، وحيث أنه بات يدخل من سوريا إلى لبنان يوميا ما معدله ٣ ٠٠٠ لاجئ، فإنه من المتوقع أن يبلغ هذا العدد ١,٢ مليون بنهاية هذه السنة. أما المجتمعات المتأثرة بحركة النزوح، والتي تشمل السوريين والفلسطينيين واللبنانيين العائدين من سوريا،

كما الأسر اللبنانية المضيفة، فالمتوقع أن يصل عددها في نهاية العام إلى ٢,٥ مليون شخص.

من بين هؤلاء اللاجئين، وحسب إحصاءات وكالات الأمم المتحدة، فإن حوالي ٣٤,٨ في المائة يقعون في خانة الحاجات الخاصة، بوجود ما يقارب ٢٢,٩ في المائة من الأطفال المعرضين للخطر وحوالي ١٠ في المائة من الحالات الطبية الخطرة، علما بأن نحو نصف اللاجئين في لبنان وغيره من دول الجوار هم من الأطفال والأولاد.

لطالما حذرنا وحذر الكثيرون غيرنا من نتائج استمرار هذه الأزمة، ليس على سوريا وحدها، بل على محيطها أيضا. وها هي تداعيات المعارك في سوريا تصل في بعدها العسكري إلى المناطق الحدودية في لبنان على شكل انتهاكات خطيرة متزايدة لسيادة بلدي وأمنه، وهي انتهاكات نشجب وندين من أية جهة أتت ولأي سبب كانت.

أما تداعيات قضية اللاجئين المتفاقمة والناجمة عن هذه الأزمة، فقد بدأت تظهر آثارها على تركيبة المجتمع اللبناني، حيث أخذ الوضع يزداد سوءا على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، خاصة أن القسم الأكبر من هؤلاء اللاجئين يقيمون في المناطق الأكثر فقرا من بلدي. ومن هذه التداعيات، الضغط على سوق العمل وازدياد الطلب على المواد الأولية والأغذية وتضخم الأسعار وارتفاع الإيجارات.

أعيد وأؤكد أمامكم اليوم أن لبنان لن يغلق حدوده في وجه أي فرد أو أسرة تلجأ إليه من أهوال العنف والدمار في سوريا. كما أنه لن يعيد ترحيل أحد إليها.

وسيبقى لبنان ملتزما بمساعدة كل اللاجئين من سوريا وبالسعي إلى توفير الاحتياجات الأساسية لهم من الحماية والمأوى والغذاء والصحة والتعليم. لكن من حق لبنان أن يطلب من الدول المجاورة والمجتمع الدولي تقاسم الأعباء، خاصة أنه البلد الأصغر حجما والأشح مواردا والأقل إمكانيات، الذي يستضيف العدد الأكبر من اللاجئين السوريين. ناهيكم أن هذا العدد سيصبح قريبا معادلا لربع عدد سكانه، وهذه أيضا النسبة الأكثر ارتفاعا مقارنة مع الدول المضيفة الأخرى.

والحقيقة أنه، وبشهادة ممثلي وكالات الأمم المتحدة وأجهزتها، فإن لبنان لن يكون قادرا على تقديم الرعاية المطلوبة للاجئين مع استمرار ارتفاع أعدادهم، سواء أكانوا سوريين أو فلسطينيين أو حتى لبنانيين قادمين من سوريا دون زيادة فعلية، كما ونوعا، في المساعدات من المجتمع الدولي.

ومن هذه الشهادات نذكر ما قالته الممثلة الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان، السيدة نينيت كيلي، في ١٠ من الشهر الجاري، أنه بالنسبة لأعمال الإغاثة:

> ”الخطط موجودة والموظفون جاهزون، لكن الأموال تجف ... وأن البرامج الحيوية لضمان الغذاء والمياه النظيفة وتعليم الأولاد والعناية الصحية والمأوى للاجئين الواصلين حديثا، ستصير مع هذا المستوى من التمويل ببساطة مستحيلة.“

كذلك أكد ممثل برنامج الأغذية العالمية في لبنان، السيد إيتيان لابان أنه: ”مع مستوى التمويل الحالي وفي غضون شهر واحد، فإن ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ سوري في لبنان قد لا يتمكنوا من الحصول على المساعدات الغذائية“.

ولخص السيد أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المشارك معنا اليوم، الحال في منتصف آذار/مارس الماضي، بقوله:

> ”إن لبنان يحتاج إلى دعم هائل، ذلك أنه لا يستطيع القيام بالحمل وحده“.

اسمحوا لي أيضا أن أجدد الدعوة التي وجهها فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، العماد ميشال سليمان، خلال القمة العربية في الدوحة في ٢٦ آذار/مارس الماضي، لعقد ”مؤتمر دولي خاص بموضوع اللاجئين السوريين، لا يكتفي فقط بالدعوة إلى التزام التعهدات المالية التي سبق وأعلن عنها في مؤتمر الكويت، بل يباشر البحث في طريق تقاسم الأعباء والأعداد من منطلق المسؤولية المشتركة“، وذلك لتلافي التداعيات السلبية لاستمرار تدفق اللاجئين وانعكاساته على كل من السلم والأمن الداخلي والإقليمي. وهذا ما عاد وذكر به فخامته في مطلع هذا الشهر، كما دعا إلى إقامة مخيمات داخل الأراضي السورية بعيدة عن مناطق الاشتباكات وقريبة من حدود دول الجوار تحت حماية الأمم المتحدة. وهذا ما ندعو مجلسكم الكريم إلى النظر فيه أيضا.

في الختام، يود لبنان أن يضم صوته إلى النداء الذي وجهه المسؤولون الأمميون – السيدة فاليري أموس، وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، والسيدة إرثارين كازين، المديرة التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، والسيد أنطونيو غوتيرس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والسيد انطوني ليك، المدير التنفيذي لليونيسيف، والدكتورة مارغريت تشان، المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، ويردد لبنان معهم،

> ”باسم الكثيرين الذين عانوا، والأكثر منهم ممن يبقى مستقبله على المحك: كفى، استجمعوا نفوذكم واستخدموه الآن لإنقاذ الشعب السوري ولإنقاذ المنطقة من كارثة.“

نأمل أن يجد هذا النداء آذانا صاغية عندكم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة الإحاطة هذه التي تتيح لنا الفرصة لتوجيه انتباه المجتمع الدولي مرة أخرى إلى خطورة الحالة الإنسانية في سوريا. وقد تابعنا بقلق بالغ البيانات التي أدلى بها رؤساء الوكالات الإنسانية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة.

لقد أكمل سعي الشعب السوري من أجل بناء سوريا ديمقراطية وحرة عامه الثاني، فيما يواصل النظام السوري استهدافه العشوائي لأبناء شعبه بكل وسيلة ممكنة، بما في ذلك استخدام القذائف التسيارية. والاعتداء المستمر لا يزهق أرواحا كثيرة فحسب، ولكنه يدمر أيضا التراث التاريخي والثقافي والهياكل الاقتصادية الأساسية لسوريا.

والحالة الإنسانية في سوريا تتدهور بصورة يومية. ووفقا للأرقام الأخيرة الصادرة عن الأمم المتحدة، فإن عدد اللاجئين قد بلغ ١,٣ مليون شخص، فضلا عن ٤,٥ مليون من المشردين داخليا و ٦ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية العاجلة. وتشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن عدد اللاجئين ربما يصل إلى ٣,٥ مليون شخص بنهاية العام إذا لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة.

والمجتمع الدولي يتحمل مسؤولية أخلاقية عن دعم كفاح الشعب السوري، وهو أمر يجب القيام به على وجه السرعة وبصورة جماعية وحاسمة في مواجهة الحالة الإنسانية المتدهورة التي لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار الإقليميين.

والنداء المشترك الصادر عن قيادات الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في هذا الأسبوع هو جرس إنذار جدي للمجتمع الدولي وتذكرة أخرى بضرورة إعادة النظر في الاستراتيجيات المتصلة بمساعي معالجة الأزمة. وهو دعوة

للجميع إلى البدء في التفكير بطريقة غير تقليدية وإلى العمل فورا لوضع استراتيجية فعالة لإنقاذ الشعب السوري والمنطقة من كارثة.

وما زلنا نعتقد أن أفضل سبيل لإنهاء إراقة الدماء هذه يتمثل في إيجاد حل سياسي وتنفيذ عملية انتقالية، مع الحفاظ على السلامة الإقليمية لسوريا ووحدتها السياسية. والمجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، له دور بالغ الأهمية يتعين عليه القيام به في هذا الصدد. غير أنه ريثما يتم التوصل إلى هذا الحل، ينبغي أن نكون واقعيين وأن نركز على تحقيق النتائج في معالجة البعد الإنساني الذي يمثل النتيجة الرئيسية للأزمة السياسية.

ونحن في تركيا نكرس قصارى جهدنا لمواجهة تداعيات الأزمة السورية. وتستضيف حاليا أكثر من ٠٠٠ ١٩٠ سوري في ١٧ مخيما، بالإضافة إلى ما لا يقل عن ٠٠٠ ١٠٠ شخص موجودين الآن في مختلف المدن والبلدات التركية. ونحن نبذل قصارى جهدنا للوفاء بالاحتياجات اليومية في جميع المجالات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالصحة والتعليم. وفضلا عن ذلك، فإن الهلال الأحمر التركي يوصل الإغاثة الإنسانية حتى أبعد نقطة على الحدود مع سوريا بشفافية ووفقا للشرعية الدولية والمبادئ الإنسانية.

وقد بلغ متوسط عدد اللاجئين الذين يعبرون إلى البلدان المجاورة يوميا ٠٠٠ ٨ شخصا، وهو يصل إلى ٠٠٠ ١٤ شخص في أيام القتال العنيف. وحتى قبل ستة أشهر، لم يكن هذا العدد يتجاوز نحو ألفي شخص.

والمساعدة عبر الحدود تزداد تعقيدا، فيما يمنع النظام على نطاق واسع دخول بعض السلع الإنسانية مثل اللوازم الجراحية. والسياسات غير المسؤولة لن تؤدي إلا إلى استمرار تدفق اللاجئين. ويتعين على المجلس النظر في أشكال بديلة لإيصال المعونة، بطرق من بينها تنفيذ عمليات عبر الحدود.

والبلدان المجاورة لا يمكن ولا ينبغي أن يُطلب منها مواجهة التحديات الملحة وحدها. فالحالة لم تعد مستدامة والمنهجية القائمة غير مجدية في إعمال مبادئ إيصال المساعدات الإنسانية بصورة كاملة وآمنة ودون عوائق. ويجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات جماعية من منظور تقاسم الأعباء. والتعهد بتقديم دعم مالي غير كاف في حد ذاته.

ونحن نرى أنه قد حان الوقت لأن يناقش المجتمع الدولي طرق ووسائل غير مستكشفة لمعالجة مشكلة المشردين داخليا على الأراضي السورية ولإيجاد مقاصد بديلة لمن لا يزالون يرغبون في المغادرة لعدم شعورهم بالأمان.

وقد ردد هذا النداء العديد من القادة الإقليميين البارزين الذين يشعرون بنفس الضغوط. وحان الوقت لأن يأخذ المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بالتأكيد، هذه الشواغل المشروعة بعين الاعتبار. وإذا لم يحدث ذلك، قد نجد أنفسنا في مواجهة سيناريو أزمة أكبر بكثير من الأزمة التي ما برحنا نكابدها حتى الآن.

أود أن أختتم باني بالإعراب مرة أخرى عن تأييدنا للتطلعات المشروعة للشعب السوري إلى العيش في كرامة، وكذلك عن تصميمنا على مواصلة بذل قصارى جهدنا في التصدي للأزمة الإنسانية التي تدور فصولها عبر حدودنا مباشرة. ونود أيضا أن نذكر المجتمع الدولي بالتزامه بالعمل على وجه السرعة وبحزم ومسؤولية قبل فوات الأوان.

ويؤسفنا أن نرى استخدام قاعة مجلس الأمن لنشر معلومات مضللة وغير دقيقة. ومن المؤكد أن المجلس، ومن خلال وسائط الإعلام، المجتمع الدولي قد استمعا إلى الآراء المتسقة التي عبر عنها المشاركون بشأن سياسات النظام السوري. والحقائق المقدمة لا يمكن طمسها من خلال محاولة لا جدوى منها للقول بخلاف ذلك.

وستواصل تركيا إظهار التضامن مع الشعب السوري الذي لا يمكن الاستماع إلى آرائه من على هذا المنبر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.